جامعة باجي مختار – عنابة

Université Badji Mokhtar – Annaba

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

Faculté des Sciences Economiques et commerciale et Sciences de gestion

قسم الجذع المشترك سنة أولى

المحاضرة السابعة: الفكر الإقتصادي الكلاسيكي

من إعداد الأستاذة بوشوك سناء

تمهيد:

في هذا الوقت وكرد فعل للفلسفة المركنتالية، ظهرت المدرسة الكلاسيكية التقليدية بشخوص فلاسفتها الأوائل مثل **آدم سميث** و**ريكاردو** وغيرهما، بعدما تم التراكم البدائي من خلال الرأسمالية **التجارية** و**الإستعمار**، والإنتقال إلى المرحلة الآلية بظهور **الصناعات** الحديثة التي صاحبها إستغلال رأس المال للعمل، ومن ثم كانت الآلة وسيلة للرأسمالية في إنتاج فائض القيمة، وبروز علاقة إجتماعية بين العمل ورأس المال جوهرها إستغلال العمل المأجور. وتطورت وراء أسوار الحماية، وبعدها إكتسب الإقتصاد مركزا تنافسيا قويا.

أولا- العناصر الرئيسية للمدرسة الكلاسيكية: هي:

- **سياسة الحرية الإقتصادية**: يؤمن الكلاسيك بضرورة الحرية **الفردية** وأهمية أن تكون الأسواق حرة من **سيادة المنافسة الكاملة** والبعد عن أي تدخل حكومي في الاقتصاد؛

- دور الدولة هو توفير البيئة المناسبة لعمل الإقتصاد وليس لإدارته؛

- لم تقتصر دعوة الكلاسيك على الحرية الإقتصادية على مستوى الإقتصاد الداخلي، بل تعدت إلى **الحرية على مستوى المبادلات الخارجية**، لأنها تؤدي إلى التخصيص الأمثل للموارد الإقتصادية، وتقوم التجارة الخارجية، حيث أعطى آدم سميث أهمية بالغة **لتقسيم العمل** على المستوى الدولي؛

- **الربح هو الحافز للإستثمار**: وكلما زاد معدل الأرباح زاد معدل التكوين الرأسمالي والإستثمار؛

– **ميل الأرباح للتراجع:** معدل الأرباح لا يتزايد بصورة مستمرة وإنما يميل للتراجع نظرا لتزايد حدة **المنافسة** بين الرأسماليين على التراكم الرأسمالي، ويفسر سميث ذلك بزيادة الأجور التي تحدث بسبب المنافسة؛

– **حالة السكون:** يعتقد الكلاسيك حتمية الوصول إلى حالة الإستقرار كنهاية لعملية التراكم الرأسمالي، ذلك لأنه ما إن تبدأ الأرباح في التراجع حتى تستمر إلى أن يصل معدل الربح إلى الصفر ويتوقف التراكم الرأسمالي، ويستقر حتى السكون ويصل معدل الأجور إلى مستوى **الكفاف**، ووفقا لآدم سميث فإن الذي يوقف النمو الإقتصادي هو ندرة الموارد الطبيعية التي تقود الإقتصاد إلى حالة من السكون؛

– إعتبار **العرض** (الإنتاج) هو الأساس بينما الطلب الكلي يتجه **تلقائيا** لمساواة العرض **(قانون ساي)**؛

– **التشغيل الكامل** و**عدم وجود بطالة إجبارية** في المجتمع؛

– لا يخضع أصحاب الأعمال والعمال إلى **الوهم النقدي**؛

– حجم الإنتاج يعتمد فقط على **عنصر العمل.** القيمة تستمد مصدرها من العمل وتقاس بكمية العمل المبذول فيها. وذلك على تفصيل كبير فيما يتعلق بفكر كل من آدم سميث ودافيد ريكاردو الخاص بالقيمة كأساس لتحديد الأثمان. وقد عرفت هذه النظرية بنظرية "**العمل في القيمة**"، أو قيمة العمل وقد اهتم التقليديون بناحيتين من النواحي الفنية للإنتاج: **تقسيم العمل**، و**قانون الغلة المتناقصة**[1]؛

– أجور العمال هي أحد تكاليف الإنتاج وتختلف أهمية عنصر الأجور تبعا لاختلاف الصناعة، إن تخفيض الأجور سوف يؤدي إلى زيادة الطلب على العمال (باعتبار العمل سلعة)؛

– يرى الكلاسيك أن الأجر الذي يدفع لمالك الأرض في مقابل استغلالها في الزراعة أو في غير ذلك يسمى **ريع** ويختلف هذا الريع باختلاف درجة خصوبة الأرض وموقعها؛

– سعر الفائدة عند الكلاسيك هو مقابل الحرمان من الإستهلاك الحالي للتمتع بالنقود في المستقبل ويتحقق التوازن عند سعر الفائدة الذي يتعادل عنده العرض والطلب؛

– **حياد النقود:** يعتبر الكلاسيك أن النقود لا تنتج أية ثروة وما هي إلا **وسيط للمبادلات** وأداة لقياس القيم.

وفي تفسيرهم لتقلبات المستوى العام للأثمان (قيمة النقود)، اعتمد الكلاسيك على النظرية الكمية في النقود. ومقتضاها أن كل زيادة في كمية النقود تؤدي حتما إلى ارتفاع مستوى الأثمان، وكل نقص في هذه الكمية لابد أن يؤدي إلى انخفاض هذا المستوى.

ثانيا– أهم الرواد الكلاسيك

آدم سميث: 1723–1790 جاءت السياسة الإقتصادية لآدم سميث مرتكزة على **إنتقاداته للمذهب التجاري والطبيعي**، فيما إعتمد المبدأ الفيزيوقراطي الذي جاء به **فنست جورناي** والذي دعا إلى **(دعه يعمل...دعه يمر)**، مما يعني أن تعطى

[1] على أساسه تقوم نظرية ريكاردو في الريع، ونظرية مالتس في السكان. ومقتضى هذا القانون أنه إذا زاد أحد عناصر الإنتاج بكميات متساوية صغيرة مع بقاء عناصر الإنتاج الأخرى ثابتة فإن الناتج الكلي سوف يتزايد بنسبة متزايدة في البداية (مرحلة تزايد الغلة)، ولكن بعد حين فإن الزيادة في الناتج الكلي تكون بمعدل متناقص حتى يصل إلى حده أقصى، بعدها يبدأ الناتج الكلي في التناقص حتى مع استمرار زيادة العنصر المتغير(مرحلة تناقص الغلة).

الحرية الإقتصادية كاملة للمنتجين. فقد وضع **آدم سميث** ورواد مدرسته الكلاسيكية الأسس النظرية لسياسات الحرية الإقتصادية والشروط أو القوانين التي يفترض تطبيقها لضمان التبادل الأمثل فيما بين البلدان المختلفة، والآلية **التلقائية** التي تتحكم في توازن الأسواق عند مستوى **التشغيل الكامل**. وقد آمنت هذه المدرسة بنظام المشروع وبالمبادرة الفردية القائمة على المصلحة الفردية، التي رأت أنها كافية لخلق أكثر ما يمكن من الكفاءة والمساواة والإستقرار في الشؤون الإقتصادية، وكانت تلك هي **اليد الخفية** التي تخدم الصالح العام عن طريق خدمة الفرد لصالحه الخاص. وقد إعتبر هؤلاء أن ذلك هو النظام الطبيعي الذي تعمل فيه قوى طبيعية لن يؤدي التدخل في عملها إلا إلى نتائج تضر بالصالح العام.

إن **معيار التخصص بالنسبة إليه هو مقارنة تكاليف الإنتاج المطلقة**، هذه الأخيرة تتجه بالنسبة لكل منتج نحو التعادل في الإطار التنافسي الذي تشكله الأسواق الداخلية، ليس فقط لأن المنتجين غير التنافسيين يتجهون إلى الزوال، بل لأن أسعار عوامل الإنتاج ذاتها (الأرض، العمل ورأس المال) تتشكل في أسواق تنافسية أيضا. أما على المستوى الدولي فتبقى فروق الأسعار دائما بسبب عدم قدرة عوامل الإنتاج على الإنتقال، وعدم تعادل التقنيات الداخلة بالإنتاج، من هنا تبرز أهمية **حرية التجارة والتخصص الدولي** الذين يسمحان لكل بلد بإستغلال طاقته الإنتاجية المتاحة على نحو أفضل، وأن تستفيد من **المزايا المطلقة** لكل البلدان الأخرى.

حيث يرى **آدم سميث** بأن **تقسيم العمل هو الأساس لرفع الإنتاجية**، كما يؤكد أيضا على حاجة الإقتصاد القومي إلى **التراكم الرأسمالي** من أجل التوسع في تقسيم العمل ومن ثم زيادة نصيب الفرد من الدخل، هذا إضافة إلى قيد آخر على تقسيم العمل والمتمثل في حجم السوق، كما يرى أنه حين تبدأ عملية التنمية فإنها تصبح متجددة ذاتيا وبصورة آلية، والبدء في عملية التنمية يتطلب أن يكون معدل الربح موجبا. ومن رواد هذه الفكرة كذلك **دافيد ريكاردو** الذي قام بتوضيح كيفية ظهور وإنتشار الركود في النهاية على كافة الإقتصاديات.

يعتبر آدم سميث مؤسس المدرسة الكلاسيكية ومذهب الحرية الاقتصادية، ولقد كان له فضل عظيم في ترسيخ **الاقتصاد كعلم**، لذا عرف بأب الاقتصاد السياسي. وقد تضمن كتاب "ثروة الأمم" مجمل أفكاره:

- الإنسان هو أساس الإنتاج: يقول آدم سميث أن مصدر **ثروة** الأمم يكمن في **عمل** الإنسان؛

- السوق هو أساس التوازن: إن الوسيلة التي تضمن التوازن بين المصالح المتناقضة للأفراد هي السوق وذلك بفضل حرية الأسعار، ومن هنا نفهم أن سميث يعتمد على مفهوم السعر في تحليله للظواهر الاقتصادية بحيث يعتبر بأن الإنتاج ما هو إلا مجموعة من التكاليف أي من الأسعار، كما أن الأجر أيضا يعتبره سعرا؛

- إن نظرة سميث إلى التوازن ليست بالنظرة الساكنة فهو يفرق بين الحالة التطورية، الحالة السكونية والحالة الرجعية. ويقول أن عجلة الحالة التطورية تكمن في تراكم رأس المال مع التفوق النسبي لهذا التراكم عن النمو الديمغرافي للأجراء الذي يؤدي إلى الإرتفاع في مستوى كل من الأجور والأرباح في نفس الوقت وتعتبر فكرة سميث هذه فكرة أولية عن النمو؛

– نظرية القيمة: مادام سميث جعل من **العمل مصدر للثروة** فمن الطبيعي أنه يجعل من العمل مصدرا للقيمة كما أنه يميز بين **القيمة الإستعمالية والقيمة التبادلية**[2].

دافيد ريكاردو 1772-1823 بنى ريكاردو أفكاره وتحليله على دعامتين أساسيتين هما: نظرية مالتس للسكان، قانون تناقص الغلة. يعتقد ريكاردو أن **الزراعة** هي القطاع الرئيسي الهام في النشاط الإقتصادي الذي يخضع لقانون تناقص الغلة، نتيجة التسابق بين الغذاء من ناحية والسكان من ناحية أخرى. وقد جعل ريكاردو، رغم تأكيده لأهمية التراكم الرأسمالي، من عنصر الأرض عاملا محددا للنمو الإقتصادي، حيث يرى أن عنصر السكان عندما يكون قليلا بالنسبة للموارد الطبيعية، تتوافر فرص الربحية أمام المستثمرين الرأسماليين فيزيدون من إستثماراتهم خاصة في القطاع الزراعي، مما يؤدي إلى زيادة الأرباح ومعدلات التراكم الرأسمالي، وبالتالي يزيد الإنتاج والريع والطلب على العمل، فترتفع الأجور، فيزيد النمو السكاني، وتشتد المنافسة على الأراضي الأكثر خصوبة.

وبإستمرار النمو السكاني تستغل جميع الأراضي حتى الأقل خصوبة، مما يؤدي إلى ظهور قانون تناقص الغلة، وإرتفاع أسعار الغذاء. وهنا يطالب العمال برفع أجورهم فتنخفض الأرباح والتراكم الرأسمالي، ويقل الحافز على الإستثمار، فينخفض الطلب على العمل، وتتجه الأجور إلى الإنخفاض حتى تصل إلى حد الكفاف وتظهر هنا حالة من الركود الإقتصادي الذي يصعب معه إستمرار عملية النمو.

إن معظم أفكار ريكاردو يتضمنها كتابه مبادئ الاقتصاد السياسي ومن أهمها:

– نظرية القيمة في العمل التي أصبحت فيما بعد إحدى نظريات كارل ماركس؛

– نظرية إصدار العملة التي طبقها البنك الإنجليزي آنذاك؛

– **نظرية التكاليف النسبية** المقارنة في مجال التجارة الخارجية، بالنسبة **لريكاردو** فقد بين أنه في الواقع أن البلد الذي ينتج **بميزة مطلقة في الإنتاجية (التكلفة)** في جميع المنتجات له مع هذا مصلحة المتاجرة، وتتمثل هذه المصلحة في أن يتخصص بإنتاج السلع التي تكون **تكاليفها النسبية أدنى** ما يمكن، فالتبادل الخارجي بالنسبة لريكاردو أمر مرغوب فيه وهو في مصلحة جميع البلدان؛

– نظرية الريع التفاضلي –مفهوم الأجر الطبيعي المساوي إلى الحد الأدنى الفيزيولوجي (الحاجات الضرورية).

إنَّ ريكاردو أشار أنَّ ملاك الأراضي الزراعية عادة ما يحاولون الإثراء على حساب الطبقات الأخرى من المستهلكين. كما اعتقد ريكاردو أيضا أنَّ المرتبات وأجور العمال وأيضا أرباح المنظمين والرأسماليين الصناعية لا يمكن زيادتها إلا بزيادة إنفاق باقي طبقات المجتمع. وأشار إلى أنَّ تلك الأرباح عادة ما تتجه إلى الإنخفاض مما يؤدي إلى وصول الصناعة إلى حالة ركود والسكون النسبي.

---

[2] فالأولى أساسها المنفعة الشخصية والثانية فقيمتها تحدد في السوق، ويأتي سميث بمثال حول الماء والألماس وهو بذلك يطرح لغز حيث يقول:" الماء هو نافع جدا لا قيمة له في المبادلة أما الألماس هو غير ذي قيمة استعمالية ولكنه بكمية كبيرة من السلع "، ومن خلال هذا المثال يؤكد سميث إن القيمة الاستعمالية لا تشكل أساس القيمة التبادلية، ويبرر ذلك بأن العمل هو القياس الشامل الوحيد والدقيق للقيم في كل مكان وزمان، لكنه يعتقد أن هناك بالإضافة إلى العمل مصدران آخران للقيمة وهما الريع والربح لأن القليل من الأشياء حسب رأيه تأخذ قيمتها التبادلية من العمل فقط.

جان باتيست ساي: 1767-1832 وهو أول أستاذ للاقتصاد السياسي في فرنسا ويعود إليه الفضل في التقسيم الكلاسيكي الإنتاج، التداول، التوزيع والاستهلاك. وقد استطاع أن يضع بوضوح عوامل الإنتاج المتمثلة آنذاك في الأرض، العمل رأس المال مع التفرقة بين عنصر رأس المال والتنظيم، كما يعود له الفضل في وضع قانون المنافذ الذي يقول بأنه لا مجال لأزمات فيض الإنتاج لأنه هناك تبادل بين المنتجين وأن العرض يخلق الطلب عليه، أما التبادل فيجب أن يكون حرا. ومن الواضح أن أفكار ساي يطبعها شيء من التفاؤل على عكس ريكاردو ومالتس. لخص ساي قانونه في عبارة "العرض يخلق الطلب الخاص". تُبين هذه العبارة العامية رؤية الكلاسيك أن الناس يعرضون خدماتهم من أجل الحصول على أكبر دخل ممكن الذي يسمح لهم بإقتناء أكبر كمية ممكنة من السلع والخدمات وعليه يندرج سلوك **الإفتراض** ضمن فكرتين: يبحثون دائما عن تعظيم المنفعة- المنفعة المباشرة للنقد معدومة. ويجب أن نلاحظ أنَّ تحقيق قانون ساي لا يعني أنَّ كل الأسواق متوازنة.

جون ستيوارت ميل 1806-1873 جون ستيوارت ميل هو ابن الفيلسوف الكبير (جيمس ميل)، وقد ثقفه والده منذ الصغر، وكان أستاذا للفلسفة ثم أستاذا للاقتصاد السياسي، لقد تأثر بريكاردو عن طريق والده، والذي كانت مهمته الفكرية هي شرح ومعالجة نظريات الاقتصاديين الكلاسيكيين الإنجليز وخصوصا ريكاردو، إلا أن ستيوارت ميل جاء بعناصر جديدة متأثرا بالاشتراكيين الفرنسيين الأوائل وخصوصا سان سيمون. حاول ميل الموافقة بين أطروحات "القوانين الطبيعية" التي شرحها أصحاب المدرسة الكلاسيكية والتي اعتبرها صحيحة وبين أطروحات المخالفين لها المتمثلة في اتجاه التدخل الحكومي، وهو صاحب كتاب مبادئ الاقتصاد السياسي الذي نشر سنة 1848، وقد حاول ميل أن يوفق بين التشاؤم والتفاؤل من جهة وبين صرامة الليبرالية والطموح الاجتماعي من جهة أخرى. وإسهام ميل في النظرية الليبرالية يكمن في أنه ميز بين قوانين الإنتاج التي يطغى عليها الطابع الاجتماعي والنسبية الذاتية.

- الجديد في تحليل ميل للإنتاج، هو إضافته لرأس المال كعامل ثالث من عوامل الإنتاج إلى جانب الطبيعة، ويؤكد ميل أن رأس المال منتج، وأنه يأتي من الإدخار، وحسب ميل فإن التقدم الاقتصادي لا يمكن أن يتم إلا بتراكم رأس المال.

- رأى ميل أن ريكاردو لم يوضح طريقة تحديد قيمة كل من السلعتين المتبادلتين فتكفل هو بذلك، وقال: في بلد تتوقف قيمة السلعة الأجنبية على كميات المنتجات المحلية التي تمت مبادلتها في مقابلها، فعندما نريد أن نحدد ما يكسبه بلد ما من وراء إستيراد سلعة وتصدير سلعة يتخصص في إنتاجها، يجب أن نحدد قيمة كل من السلعتين ومن السهل تحديد قيمة السلعة المصدرة في البلد الذي يصدرها فهي تتحدد بنفقة إنتاجها. وقيمة السلعة المستوردة تتحدد بنفقة إنتاج السلعة المصدرة سدادا للسلعة المستوردة.

- تحديد معدل التبادل الدولي بين الدولتين يتوقف على قوة طلب الدولة على ناتج الدولة الأخرى ومرونة هذا الطلب.

- مناقشته تتركز حول **الكفاءة النسبية في العمل.**

- لم يدرك ميل أن الدخول هي أسعار عوامل الإنتاج، كما أنه لم يميز بين المستحدث والرأسمالي، كما فعل ساي، بل اعتمد على ريكاردو مقسما الدخول إلى ثلاثة أنواع حسب أصحابها: أجر العمال وريع ملاك العقارات وأرباح الرأسماليين.

توماس روبرت مالتوس 1766-1834 تأثر مالتوس كثيرا بالبؤس الذي عاشته إنجلترا إثر الثورة الصناعية ومختلف الثورات ضد فرنسا ويظهر هذا التأثير في أعماله الفكرية بحيث يطبعها شيء من التشاؤم. وقد اشتهر مالتوس بسبب مؤلفه الخاص ببحث كيفية المواءمة بين الإنتاج وعلاقته بالزيادة السكانية. حيث اتضح فيه أنَّ نمو الموارد الاقتصادية تزيد طبقا لمتوالية حسابية فيما يتزايد عدد السكان طبقا لمتولية هندسية. ولذا فإن لم تتخذ الإجراءات التي من شأنها الحد من هذا النمو المتزايد لعدد السكان، فسيؤدي الأمر بوصول المجتمعات إلى الكوارث والمجاعات والحروب.

كما نجد أنَّ مالتوس لم يكن من مؤيدي تدخل الدولة حيث اعتبر أن هذا التدخل عديم الجدوى فإنَّ القوانين الطبيعية تعتبر من قبيل القوانين الحتمية، كما أن الحل الوحيد بالنسبة لمشكلة تزايد السكان إنما يكون في أيدي الأفراد أنفسهم وليس في أيدي المسؤولين.

ويحدد مالتوس بعض الحلول التي قد تؤجل النهاية المؤلمة للبشرية وهي: تحديد النسل، لابد من العفة والامتناع عن الزواج أو تأخيره أو إلغاؤه نهائيا.

ثالثا- الإنتقادات هناك جملة من الإنتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية أهمها:
- تجاهل الطبقة الوسطى: تفترض النظرية وجود تقسيم طبقي بين الرأسماليين (بما فيهم ملاك الأراضي)[3] والعمال وتجاهل الطبقة الوسطى التي تقدم إسهامات أساسية في عملية النمو الاقتصادي؛

- إهمال القطاع العام وعدم إعطائه أي دور في عملية النمو؛

- إعطاء أهمية أقل للتكنولوجيا، بافتراضها الكلاسيكي بأن المعارف الفنية من المعطيات وأنها لا تتغير مع الزمن،

- ركزت النظرية على أهمية التراكم الرأسمالي في عملية النمو الإقتصادي، إلا أنه يعاب على النظرية موجة التشاؤم التي سادت أفكارها والمتمثلة في تزايد السكان من ناحية وتناقص الغلة من ناحية أخرى. وتبين في الواقع عدم تحقق النتائج التي إنتهت إليها المدرسة الكلاسيكية، وكذلك عدم واقعية مفهوم عملية النمو؛

- في الواقع لم يحدث أن آلت الأجور نحو مستوى الكفاف، وأن الأرباح ليست دائما في تراجع، كما أن الدول المتقدمة لم تصل إلى مستوى الكساد الدائم؛

- اتبع الكلاسيك في بحثهم طريقة الاستنتاج التجريدية ولم يهتموا بالجانب التاريخي، وذلك لاعتقادهم في وجود قوانين اقتصادية مطلقة صالحة في كل مكان وزمان، وكرد فعل إهمال الجانب التاريخي من طرف الكلاسيك جاءت المدرسة التاريخية الألمانية؛

- إن العمل ليس بالعنصر الوحيد الذي يدخل في إنتاج البضاعة بل هناك أيضا الأرض ورأس المال؛

---

[3] يقسم ريكاردو المجتمع إلى ثلاث فئات: **فئة الرأسماليين، فئة العمال، وفئة ملاك** الأراضي الزراعية. ويرى أن عبء قيادة النمو الإقتصادي يقع على كاهل الرأسماليين من خلال قيامهم بتشييد المصانع، وتشغيل العمال، وإستثمار الأرباح. وأن أجور العمال لا بد وأن يتم تحديدها عند مستوى أجر الكفاف، إذ أن رفع الأجور عن ذلك المستوى يعمل على زيادة عرض العمل. وتقوم فئة ملاك الأراضي الزراعية بإمداد المجتمع بالغذاء والطعام الذي تنتجه أراضيهم. ويلاحظ مبالغة ريكاردو في تشاؤمه فيما يخص قانون تناقص الغلة شأنه شأن غيره من الإقتصاديين التقليديين، متجاهلا ما قد يحدثه التقدم التكنولوجي من تأثير، أو إمكانية إحلال عنصري رأس المال والعمل محل الأرض.

- أكد كينز على أن ميل الفرد للإحتفاظ بالنقود قد يزيد فيقل الطلب الكلي فينقص الإنتاج وتنشأ البطالة، فالنقود كمخزن للقيمة قد تؤدي إلى حدوث بطالة أي أنها تؤثر على مستوى البطالة ومن ثم فهي ليست مجرد وسيط للمبادلة؛

- في تحليلهم للتجارة الخارجية لم يأخذوا العوامل الآتية في الحسبان: تداخل القطاعات في بلد معين، إندماج الاقتصاد، ظواهر الهيمنة الاقتصادية على المستوى الدولي، التخصص في إنتاج منتج واحد قد يجعل الاقتصاد في بلد ما تابع للخارج؛

- إن السلوك الإجتماعي للإنسان هو سلوك غريزي وليس سلوك انعكاسي للمصلحة الذاتية كما يزعم الكلاسيك؛

- إن النظام الرأسمالي يؤدي بطبيعته إلى أزمات اقتصادية (أزمة فيض الإنتاج، البطالة، التضخم..) ولذا فهو ليس الأمثل حسب المدرسة الإشتراكية التي تقترح نفسها كبديل والتي تأتي كرد فعل لليبرالية.